

Distr.: General
15 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٠-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧

إسهام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه الإسهام المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر
الكاريبي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070617 020617 17-07827 (A)



موجز رئيس منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

[الأصل: بالإسبانية]

أولا - مقدمة

- ١ - في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة)، المعقودة في مكسيكو من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦، اتخذت الدول الأعضاء القرار ٧٠٠ (د-٣٦)، الذي وُضع بوساطة من المكسيك، والذي أنشئ بموجبه منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بوصفه آلية إقليمية لمتابعة واستعراض وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ووسائل تنفيذها، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.
- ٢ - وعُقد الاجتماع الأول للمنتدى في مكسيكو من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وترأست الاجتماع المكسيك بصفتها رئيسة اللجنة الجامعة للجنة، وعُقد برعاية اللجنة.
- ٣ - وكان اجتماع المنتدى مفتوحا للدول ومنظومة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- ٤ - وكان هدف الاجتماع الأول للمنتدى هو تبادل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الخبرات وأفضل الممارسات. وقُسِم الاجتماع إلى ثلاثة أجزاء هي: (١) عرض تقارير من قبل اللجنة وهيئاتها الفرعية، (٢) واستعراضات أجراها الأقران أدارتها جمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا والمكسيك، (٣) وتحليل للأبعاد الثلاثة للتنمية أي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وإضافة إلى ذلك، عُقدت جلستان استثنائيتان عن الذكاء الاصطناعي ووسائل التنفيذ.

ثانيا - التقرير السنوي عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة على الصعيد الإقليمي في ما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)

- ٥ - شدد التقرير الذي أعدته أمانة اللجنة كإسهام في مناقشات الاجتماع الأول للمنتدى على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها تمثل توافق الحكومات والجهات المعنية المختلفة على العمل نحو إيجاد رؤية تحويلية للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي خطة حضارية وعالمية وغير قابلة للتجزئة وقائمة على حقوق الإنسان. وشمل التقرير ثلاثة مجالات هي: تحليل للتقدم المحرز حتى الآن وللتحديات المقبلة، ووصف للآليات المؤسسية الوطنية الموجودة في المنطقة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتحليل للتحديات والفرص التي ينطوي عليها استحداث وقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويستدعي الطابع المعقد لخطة عام ٢٠٣٠ إدماج الأهداف ووجوب تنحية الجمود الناجم عن التجزؤ والتقسيم الفئوي.

(١) ECLAC, Annual report on regional progress and challenges in relation to the 2030 Agenda for Sustainable Development in Latin America and the Caribbean (LC/L.4268(FDS.1/3), April 2017

٦ - أما حالات التوتر الخمس التي يمكن لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن يساعد في تسويتها فهي: التحيز الانكماشى الناتج عن الاختلالات التجارية المستمرة، والمستويات العالية من عدم الاستقرار وعدم اليقين التي أوجدتها العولمة المالية، وضرورة سد الفجوات بين الراجين والخاسرين جراء العولمة، والنزاعات المتصلة بالهجرة والحاجة إلى إحلال سلام دائم، وضرورة حماية الكوكب وحقوق الأجيال القادمة في التنمية. وفي ضوء حالات التوتر تلك، كان من الضروري إعادة التأكيد على خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وعدم تخلف أحد عن الركب.

٧ - وحذّر التقرير من أن عدم المساواة والعولمة المفرطة، أو تحكّم قلة قليلة بالعولمة، يشكل واحداً من أكبر التحديات التي يصادفها العالم. فلا بد من أن يكون في وسع الجميع أن يستفيدوا من التنمية وألا يتخلف أحد عن الركب.

٨ - وباختصار، شدد تقرير اللجنة على الحاجة إلى معاودة التعاون الدولي، فيتجاوز التجارة وتعددية الأطراف ليشمل دوراً جديداً ومنشّطاً تحقيقاً للتكامل الإقليمي؛ والمشاركة الكاملة في الثورة التكنولوجية؛ والتشجيع على إعطاء دفع جديد في المجال البيئي؛ والقضاء على الفقر وتعزيز المساواة؛ وتعبئة الموارد المالية مع تركيز على البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية؛ وبناء قدرات جديدة وتوسيع مشاركة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع. ويستدعي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إجراء مراجعة للحكومة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ وإدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية والميزانيات ونماذج العمل على الصعيد الوطني؛ ومواجهة التحدي الذي يطرحه قياس أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها وذلك عن طريق تعزيز النظم الإحصائية الوطنية ونظم البيانات المصممة لهذا الغرض ووضع مؤشرات جديدة؛ وتحليل وسائل التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل، والتكنولوجيا، والتجارة العادلة والوصول إلى المعلومات؛ وتحقيق التنسيق بين القطاعات وبين المؤسسات ومشاركة جميع الجهات المعنية، بما فيها الأوساط التجارية والمجتمع المدني. ويستلزم ذلك بالتالي إجراء حوار حول وضع سياسات جديدة في خضم التحول السريع الذي تشهده المنطقة في مجالات الاقتصاد والسياسات والتكنولوجيا، وفي ظل فترة عدم اليقين التي تجتازها.

ثالثاً - حوار بشأن إسهام الهيئات الفرعية للجنة والاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية في خطة عام ٢٠٣٠^(٢)

٩ - شارك رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للجنة في حلقة نقاش جرى فيها التأكيد على أن تلك الهيئات تمثل منتديات هامة تتيح إعطاء دفع للمناقشات بشأن الرؤية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ خطة

(٢) نُظِم الحوار في جولتين. في الجولة الأولى، أدلى ببيانات ممثلو كل من المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة، والمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للجنة، ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنتدى الوزاري للتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وضمت الجولة الثانية المجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الوزاري بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

عام ٢٠٣٠، وعلى أنه ينبغي تعزيز أوجه التآزر القائمة. ويجب تحقيق التنسيق بغية تفادي ازدواج الجهود وتنسيق السياسات والإجراءات.

١٠ - كما جرى التنويه بأهمية العمل المشترك الذي تضطلع به هذه الهيئات. وأشيد أيضا بالجهود المشتركة للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين والمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة وبإسهامات الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية في سياق المؤتمر الإحصائي، وكذلك بإدراج مسألة الإسناد الجغرافي في المؤتمر.

١١ - وجرى الإصرار في حلقة النقاش على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين مختلف الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة. ويقدم العمل المشترك الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة في إطار المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية والمنتدى الوزاري بشأن التنمية مثالا على ذلك. كما يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا أساسيا للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يجرى العمل حاليا على اتخاذ ١٤٠٠ إجراء في المنطقة في مجالات التعليم والصحة وقياس الفقر المتعدد الأبعاد وبناء القدرات المؤسسية. وفي المستقبل، سيكون التحدي في تحسين تنسيق الإجراءات الإقليمية التي يتخذها جميع المشاركين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - وجرى أيضا التأكيد مجددا على أهمية وضع مؤشرات مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الإقليمية. وقد خطا المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية خطوات كبيرة إلى الأمام في هذا المجال، بتحديد مسارات العمل والغايات والمؤشرات في الدليل التشغيلي لتنفيذ ومتابعة توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية. ويوفر توافق آراء مونتيفيديو والتدابير ذات الأولوية المتخذة في إطاره مجموعة من المؤشرات الدقيقة والقابلة للمقارنة والقياس والمحددة بوضوح تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتبين خطة عام ٢٠٣٠ أهمية التخطيط، ونتيجة لذلك، أدرجت بلدان مختلفة في المنطقة جوانب من هذه الخطة في خططها الإنمائية وميزانياتها الوطنية، ووضع بالفعل ٢٠ بلدا آليات تنسيق تتعلق بخطة عام ٢٠٣٠.

رابعا - مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٣ - عرضت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثيقة في المنتدى الإقليمي بعنوان "عدم تخلف أحد عن الركب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغلب على عدم المساواة من أجل القضاء على الفقر". وأشارت الوثيقة إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ تستلزم إعادة تحديد لتحديد للمشاكل والتحديات، وكذلك للحلول، باستخدام نهج متعدد الأبعاد يراعي أوجه التآزر والترابط. وإضافة إلى ذلك، يجب التنسيق بين أدوات التنفيذ داخل البلدان تجنباً للتجزؤ بين الوزارات والقطاعات والأقاليم، وتشكل البيانات الإحصائية أو الإدارية المصنفة أداة رئيسية هامة. ومن الضروري إدخال تغييرات هيكلية لا في المجال الاقتصادي فحسب، بل أيضا في المجالين الاجتماعي والبيئي، لكفالة تنفيذ مبدأ خطة عام ٢٠٣٠ الداعي إلى عدم تخلف أحد عن الركب.

١٤ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال أفرقة القطرية الدعم للجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ ويشجع على اتباع استراتيجية منسقة للتعميم والتسريع ودعم السياسات. ووضع البرنامج الإنمائي استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات من أجل تحديد مجالات العمل الفورية ذات الأولوية، وما يمكن إقامته من تحالفات وإتاحته من فرص لدعمها، بغية كفالة إتاحة معارف منظومة الأمم المتحدة وخبراتها للبلدان واستحداث أطر لرصد وقياس

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. ويعكف البرنامج الإنمائي حاليا على وضع هذه الاستراتيجية مع ٣١ بلداً من البلدان الـ ٣٣ في المنطقة.

١٥ - ومن منظور دورة الحياة، تحذر الوثيقة المشتركة من أن المنطقة تواجه تحدياً يتمثل في المحافظة على متوسط دخل الفرد وتحسينه وصون تأمين الدخل لكبار السن، وذلك نظراً لانعدام اشتراكات الضمان الاجتماعي وفي ظل الاحتياجات الهائلة لنظام الرعاية.

١٦ - وتعتبر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) العملَ منطلقاً اجتماعياً للمجتمعات الشاملة للجميع والمزدهرة والقائمة على التضامن ومكوّناً ضرورياً في بنائها. ويجب معالجة العديد من القضايا في المنطقة، بينها الحصول على التعليم العالي، وحمل المراهقات والشراكات الزوجية المبكرة.

١٧ - وتعمل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بالاشتراك مع شركاء آخرين ومع وكالات الأمم المتحدة على القيام بشكل مشترك بمواجهة التحديات التي يطرحها تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما فيها تحديد مؤشرات الإنصاف لرصد الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة - بالاشتراك مع اللجنة - والعمل - مع منظمة الدول الأمريكية - على تحديد الإجراءات المشتركة من أجل إعمال خطة عام ٢٠٣٠. وترى منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن من الضروري تقليص أوجه عدم المساواة الصحية، ولا سيما لدى الفئات الضعيفة مثل سكان الريف والشعوب الأصلية، وهي تعتبر أن الضمان الاجتماعي والإقصاء هما من أكبر التحديات التي تواجه المنطقة.

١٨ - ويعتبر برنامج الأغذية العالمي الأمنَ الغذائي في المنطقة مكوّناً رئيسياً للتنمية. وعلاوة على ذلك، سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة استثماراً في شبكات الحماية الاجتماعية من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود. وتضطلع المرأة، من خلال دورها الأساسي في المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة، بدور حيوي في هذه العملية. ويجب تمكين المجتمعات المحلية كما يجب استثمار المزيد في تحقيق لامركزية شبكات الحماية الاجتماعية وفي التأهب للكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق شبكات الحماية الاجتماعية هذه.

١٩ - وبغية الانتقال من مرحلة تشغيلية إلى مرحلة برنامجية، يجب على الحكومات أن تضطلع بدور قيادي في مراعاة احتياجات التنفيذ في الميزانيات.

خامساً - الوكالات الدولية والمؤسسات المالية

٢٠ - تعتبر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن وجود تحالف عالمي منشط أساسي لضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً استراتيجياً في بناء القدرات على تحقيق التنمية المستدامة، ويجب عدم نسيان الدعوة الموجهة إلى البلدان المتقدمة النمو إلى تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لهذه المساعدة. وفي هذا الصدد، ستواصل الجماعة المشاركة بشكل منتظم في متابعة واستعراض عمليات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما زالت البلدان الأعضاء في الجماعة ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتوازنة بأبعادها الثلاثة، على النحو المتفق عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، باقتراح حلول مشتركة للتحديات الإقليمية والعالمية، بما يحقق مصلحة المجتمع. وفي هذا الصدد، من الحيوي ضمان توفّر الموارد المالية والموارد غير المالية، مثل بناء القدرات وتطوير التكنولوجيات النظيفة ونقلها ونشرها وفق شروط مؤاتية.

سادسا - المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى

٢١ - شدد ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى على أن خطة عام ٢٠٣٠ دعت إلى بذل جهود متضافرة لتحقيق الأهداف والغايات والمؤشرات المشتركة. وتشمل تحديات تحقيق التنمية المستدامة عناصر اقتصادية واجتماعية وسياسية مترابطة تتطلب استجابات منسقة من جميع الجهات المعنية.

٢٢ - ومع أن الحكومات مسؤولة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفقا لأولوياتها الوطنية وقدراتها، فمن الضروري أيضا أن يضطلع المجتمع بدور نشط. وبغية كفالة عدم تخلف أحد عن الركب، يتسم إشراك المجتمع المدني بأهمية حيوية، ولا سيما في السياق الحالي للانتكاسات فيما يتعلق بالتمييز وتركز الثروة، وتزايد نزعة المحافظة التي تشكل خطرا على الإنجازات الاجتماعية التي تحققت حتى الآن، مثل توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية.

٢٣ - وتروج خطة عام ٢٠٣٠ لنموذج جديد يضع الأفراد والدفاع عن حقوق الإنسان في صلب السياسات. وينبغي للدول أن تشجع اتباع نموذج جديد للتنمية المستدامة متمحور حول الناس وقائم على الحوكمة. وعلاوة على ذلك، تستدعي المشاركة الحيوية للمجتمع المدني إيجاد بيئة مؤاتية والحصول على إحصاءات موثوق بها، وثقافة قائمة على المشاركة، والمساءلة في السياسات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - كما أن التزام القطاع الخاص بتحقيق هذه الأهداف لا غنى عنه. ويساعد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة على تعبئة طاقات هذا القطاع في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال شبكة محلية في ١٤ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق بناء الزخم السياسي والقدرات التجارية بما يمكنها من مواءمة استراتيجياتها مع الأهداف؛ وضمان مشاركة هذه الشركات في التحديات العامة والخاصة؛ وإقامة شراكات مع كيانات مختلفة؛ وإيجاد الموارد المالية لتمويل الأهداف.

سابعا - التعلم من الأقران بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجربها البلدان الأعضاء في المنتدى (الترتيبات المؤسسية والقياسات الوطنية والتحديات والأولويات)^(٣)

٢٥ - قدمت البلدان الثلاثة، وهي جمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا والمكسيك، استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأفادت البلدان الأخرى بتجاربهما. وفي الوقت نفسه، أفادت البلدان الأحد عشر التي ستقدم استعراضات وطنية طوعية في عام ٢٠١٧ بمعلومات عن التقدم المحرز في هذا المجال.

(٣) نُظمت المناقشة في ثلاث حلقات. وأدارت المكسيك حلقة النقاش الأولى وضممت جهات التنسيق لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني في الأرجنتين والبرازيل وبيرو وشيلي. وأدارت كولومبيا حلقة النقاش الثانية وكانت البلدان المشاركة بنما والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس. أما حلقة النقاش الثالثة فأدارتها جمهورية فنزويلا البوليفارية، بمشاركة ممثلي أوروغواي وبلير وكوستاريكا.

٢٦ - وخلال المناقشات، أعادت البلدان المشاركة التأكيد بأن خطة عام ٢٠٣٠ تشكل التزاما عالميا طويل الأمد يتطلب من الدولة، وليس من الحكومة فقط، تولي زمام الإطار الإنمائي. ويجب أن تتجاوز السياسات اختصاصات الحكومة بحيث تشمل جميع القطاعات.

٢٧ - والمجالات الرئيسية الثلاثة لكفالة إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي الهياكل المؤسسية، وآليات التخطيط، ووسائل القياس ووضع المؤشرات. والجمود المؤسسي المتمثل في النظر إلى الدولة بطريقة مجزأة يشكل عائقا يجب التغلب عليه، بغية وضع أساس منطقي للتكامل بدلا من ذلك. ويجب تحديث السياسات والخطط الوطنية لمواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، وكفالة التخطيط السليم وتنسيق المهام بين مختلف المؤسسات.

٢٨ - وقد اختارت بلدان المنطقة أحد الخيارين التاليين: إما إنشاء مؤسسات جديدة لمتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإما تعديل ولايات المؤسسات القائمة. ومعظم آليات المتابعة يرأسها الرئيس وتضم مجموعة متنوعة من الوزارات والجهات المعنية. ويبرهن ذلك على أن خطة عام ٢٠٣٠ ليست حكرا على قطاع واحد، وأنها تتطلب الإرادة السياسية والقيادة على أعلى مستوى، وأن طابعها الشامل يتطلب مشاركة جميع قطاعات الدولة.

٢٩ - وأنشأ كل واحد من البلدان آليات تخطيط خاصة به، على أساس قدراته وأولوياته الوطنية. والأهداف تطلعية، وعلى كل بلد أن يختار كيفية تنفيذها. وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد اختارت تقسيم الأهداف السبعة عشر إلى مجموعات مواضيعية، فإنها جميعا تدرك طابعها المتكامل وعدم قابلية خطة عام ٢٠٣٠ للتجزئة. وهذا الإطار الإنمائي سيتطور بحكم طبيعته مع مرور الزمن، وسيكون من الضروري تحليل كيفية تنفيذه في المنطقة عبر السنوات.

٣٠ - وعلى غرار الترتيبات المؤسسية، قام بعض البلدان بتكييف خططها الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠ بل وصممتها على هذا الأساس.

٣١ - وفيما يتعلق بالتمويل، فإن أحد التحديات الرئيسية يكمن في توجيه موارد معينة نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فبعض بلدان المنطقة تعكف على مواءمة ميزانياتها مع الأهداف، نظرا إلى أن موارد الميزانية ضرورية لتحقيقها. ويجب على الحكومات أن تستثمر الموارد سعيا إلى تحقيق الأهداف. وإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى طموح خطة عام ٢٠٣٠ وشح الموارد، يجب إشراك القطاع المصري في تنفيذ الخطة، من أجل تحقيق التآزر بين الاستثمار العام والخاص. ويجب إيجاد حوافز للقطاع الخاص لكي يتواءم مع المصلحة العامة. ومن المهم استخدام الموارد العامة على النحو الأمثل، من خلال تحسين نوعية الإنفاق العام وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣٢ - وأقرت البلدان بالأهمية البالغة لمشاركة الجهات المعنية المتعددة في تنفيذ الخطة، لا سيما مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، الذي لا يشارك عادة. ويجب على جميع الجهات المعنية أن تتولى مقاليد الأمور بشأن أهداف التنمية المستدامة وأن تنشئ مجموعات وشبكات لدعم تنفيذها. وتؤدي البرلمانات دورا أساسيا في الموافقة على الميزانيات اللازمة لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف، وفي كفالة المساءلة ومراعاة اهتمامات السكان.

٣٣ - ولا بد من مناقشة المسائل المتعلقة بالتمويل ووسائل التنفيذ على نطاق واسع، نظرا لأهميتها. ولهذا السبب، أثنت البلدان على المبادرة التي تقدمت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي بعقد مشاوراة إقليمية بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. فسيكون ذلك فرصة لمناقشة هذه المسائل مع القطاع المصرفي والوكالات المالية الإقليمية والدولية، ولتنسيق خطة عام ٢٠٣٠ مع خطة عمل أديس أبابا.

٣٤ - وأصررت البلدان على أن القياس أمر أساسي، لأنه هو السبيل الوحيد للتحقق من التقدم. ويجب أن يتسنى للأفراد الاطلاع على المعلومات الموثوقة والفعالة. ويجب بذل جهود لاستحداث مصادر معلومات جديدة، مثل نظم المعلومات الضريبية، وتحسين نظم الحسابات القومية. وتتجلى أكبر التحديات في تصنيف البيانات الإحصائية وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية ومراعاة أهداف التنمية المستدامة في عمليات الميزنة والتخطيط على المستويات الوطني والمحلي والإقليمي.

ثامنا - الدورة الاستثنائية بشأن الذكاء الاصطناعي

٣٥ - هذا الجزء من جدول أعمال المنتدى يظهر بوضوح أن التغير التكنولوجي المتسارع هو أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. ويمكن للتكنولوجيا أن تسهم إسهاما حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تنطوي على مخاطر كذلك. فالتكنولوجيا، التي لا تضر في حد ذاتها، لها آثار تتوقف على استخدامها والقرارات المتخذة.

٣٦ - ويُقدر أنه يمكن أن تحل الروبوتات والعمليات الجديدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي محل اليد العاملة في ٧٥ مليون وظيفة خلال فترة ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة المقبلة. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الإنتاجية ويترك في نفس الوقت آثارا ضارة على هياكل الإنتاج، فضلا عن الآثار الاجتماعية. فالعمالة هي أحد الشروط التي لا غنى عنها للحد من الفقر في العالم. والتكنولوجيا، وليس الهجرة، هي أكبر العوامل المؤدية إلى فقدان الوظائف في البلدان المتقدمة.

٣٧ - ولا تتطور التكنولوجيات الرقمية تطورا هائلا في حد ذاتها فحسب، بل تتفاعل أيضا ضمن نظام إيكولوجي رقمي وتقترن بغيرها لإنشاء تكنولوجيات جديدة. وعليه، من الأهمية بمكان معرفة ماهي التكنولوجيات التي تحدث أعماق تغييرات: أي الحوسبة الكمية، القوية بدرجة أنها يمكن أن تحبط جميع نظم التشفير غير المتماثل الحالية؛ أم شبكة إنترنت الأشياء التي تربط الجميع عبر جميع الأجهزة؛ أم ترابط السحابة الرقمية الذي يتيح المعلومات والصلات للجميع في كل مكان؛ أم تسخير الأجهزة الروبوتية لتوفير الخدمات؛ أم البيانات الضخمة لأغراض الإدارة الذكية للمعلومات؛ أم المركبات المتنقلة ذاتيا التي تتيح وسائل نقل شخصية أكثر كفاءة لذوي الإعاقة؛ أم الذكاء الاصطناعي الذي يتيح الاستعاضة بالروبوتات عن العمليات البشرية. وللتنبؤ بأثر التكنولوجيات المتسارعة التطور، لا بد لنا أن ننطلق من تشخيص واضح ونقوم باستثمارات أكثر وأفضل في المجالات التي تتيح الفرص بدلا من ملاحقة عملية لا يمكن وقفها.

٣٨ - ولم تشارك بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الثورة الصناعية أو في الاقتصاد المعرفي. بيد أنها الآن بحاجة إلى الانضمام إلى الثورة الرقمية. ولهذا الغرض، يجب أن تنص السياسات العامة على الاستثمار المطرد في البحث والتطوير، الذي يبلغ مجموعه الآن أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة (على سبيل المقارنة، تنفق جمهورية كوريا ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ وتدريب جيل جديد من العلماء والتكنولوجيين لإجراء هذا التغيير؛ وإيجاد نطاق عريض حقيقي لتيسير الترابط على الإنترنت. وإضافة إلى الاستثمار العام، من الضروري إقامة شراكات بين

القطاعين العام والخاص إذا أريد تحقيق الأهداف المتوخاة. ولا بد من تغييرات عميقة والتزام طويل الأجل.

٣٩ - ويتعين على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تستفيد من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة وخطة عام ٢٠٣٠ لتصميم سياسات عامة يمكن أن تعزز نوعية حياة الناس من خلال تطبيق التكنولوجيات والابتكارات المتسارعة التي تتوقف عليها التنمية المستدامة للجميع بدرجة كبيرة. ويمكن أن تستفيد بلدان المنطقة من تطوير البيانات الضخمة واستخدامها لصياغة سياسات عامة أكثر فعالية وشمولا تلبي احتياجات السكان بنتائج طويلة الأمد. وعلينا أن نتخذ البيانات الضخمة وسيلة لتحقيق الثورة الصناعية الرابعة التي يمكن أن تصبح ثورة اجتماعية أيضا.

٤٠ - ويمكن أن تصبح التكنولوجيات المتسارعة التطور أداة أساسية للتعليم الجيد ومعالجة أوجه قصور التوظيف في مجال البحث والتطوير. وثمة حاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية لتعزيز بناء القدرات وإلى توفير المعارف بغية إنتاج موارد بشرية أقدر على التنافس على الصعيد العالمي وهجرة ذوي المهارات العالية. ولا بد من بناء أطر متينة للهياكل الأساسية من أجل إتاحة هذه الأدوات للجميع.

٤١ - وهناك ضرورة حتمية أخرى هي ضمان مناقشة هذا الموضوع ومتابعته على أرفع مستوى، لأن التعاون سيكون ضروريا لمنع وتفادي الآثار السلبية التي قد تترتب على هذه التكنولوجيات والسهر على أن تُستخدم لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠. وفي نهاية الدورة الاستثنائية، اتفق على إنشاء فريق عامل لبلدان المنطقة للتفكير والبث في محاور العمل بشأن التكنولوجيات المتسارعة التطور ووضع خرائط طريق. ويمكن لهذا الفريق العامل أن يساعد في تحديد وتحقيق فهم للمخاطر والفرص الكبيرة الناجمة عن التغير التكنولوجي.

تاسعا - جلسات الحوار بشأن القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير في إطار التنمية المستدامة^(٤)

٤٢ - يكتسي تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة أهمية محورية في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك أربعة تحديات أمام هذا التكامل هي: التحدي المفاهيمي، وهو التغلب على الممارسة المتبعة في المنطقة المتمثلة في العمل حسب القطاع؛ والتحدي التقني، وهو التعرف على الأولويات التي تحدد الأبعاد الثلاثة ونقاط تفاعلها؛ والتحدي المؤسسي، وهو معالجة الطبيعة المجزأة للمؤسسات، التي ينبغي أن تركز على التنمية المستدامة، والتصدي لجمودها؛ والتحدي المتمثل في تقييم درجة التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي بذل جهود على الصعيدين الوطني والإقليمي وفي إطار الأمم المتحدة تحضيراً للمناقشات بشأن التقدم المحرز في هذا المجال في الاجتماع المقبل للمنتدى.

(٤) تناولت المناقشات الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤ في ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة وضعت حسب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ اجتماع المائدة المستديرة ١: البعد الاقتصادي؛ واجتماع المائدة المستديرة ٢: البعد الاجتماعي؛ واجتماع المائدة المستديرة ٣: البعد البيئي.

البعد الاقتصادي

٤٣ - لا يزال النمو الاقتصادي بطيئا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى عدم فعالية نموذج النمو التقليدي الذي تتبعه المنطقة، والذي يستند إلى صادرات السلع الأساسية والمصنوعات واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. والأحوال الجغرافية السياسية العالمية بالغة التعقيد حاليا وتطرح تحديات جديدة. ولا بد من استراتيجية جديدة للنمو حيث تؤدي السوق المحلية دورا رئيسيا في كامل دورة الأعمال التجارية، إلى جانب تحديد التركيز على سياسات الاستثمار وتحسين إدارة دورة الاستثمار. وتحتاج أمريكا اللاتينية إلى اقتصاد كلي ذي توجه إنمائي أكبر من أجل الوفاء بالتزامات خطة عام ٢٠٣٠.

٤٤ - ولا يمكن مكافحة الفقر ما لم يعالج التفاوت. ويجب تحقيق استفادة الجميع من النمو. ولأن خطة عام ٢٠٣٠ تركز على الناس، فإنها تقتضي أن يحسن النمو الاقتصادي للبلد نوعية حياة مواطنيه أيضا. فهي خطة شاملة لا تهدف فقط إلى تنمية البلدان النامية.

٤٥ - ولتعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة، سيتعين على البلدان النامية ممارسة إرادتها السياسية، وسيتعين إعادة تصميم هيكل المؤسسات المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، يجب على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تحقق مزيدا من التكامل مكافحة للاتجاهات الحمائية التي تسبب قدرا كبيرا من عدم اليقين في البلدان. وعليه، إضافة إلى اعتماد نهج وطني إزاء خطة عام ٢٠٣٠، يجب السعي بحزم إلى تحقيق التكامل الإقليمي.

٤٦ - وقد انخفض معدل الفقر في المنطقة؛ إلا أن الصورة تتغير عندما تؤخذ العوامل غير المتعلقة بالدخل في الاعتبار. وعلى جميع البلدان أن تضع مؤشرات لقياس الفقر بجميع أبعاده.

٤٧ - والنمو ضروري، ولكنه ليس كافيا في حد ذاته: فلا بد من تغيير هيكلي. وفي مواجهة الكساد الاقتصادي، يجب تحسين الإنتاجية وزيادة الإنفاق الاجتماعي والحد من العمالة غير النظامية. ويجب على الدولة أيضا أن تنفذ سياسات لإعادة التوزيع وتعزز نظم الضمان الاجتماعي. وستكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص عاملا رئيسيا للاستثمار في الهياكل الأساسية.

البعد الاجتماعي

٤٨ - ترتبط ١٠ أهداف على الأقل من أهداف التنمية المستدامة بالأبعاد الاجتماعية. والمسائل الاجتماعية متداخلة، إذن فإن التنمية الاجتماعية استثمار له عوائد إيجابية على النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

٤٩ - ومن الإنجازات الرئيسية أن فكرة الرعاية الاجتماعية قد انتشرت، خلال السنوات الأخيرة، في جميع أنحاء المنطقة. فقد ابتعدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن السياسات النفعية نحو نهج يقوم أكثر على الحقوق الاجتماعية. فالحماية الاجتماعية مهمة ولكنها غير كافية في حد ذاتها؛ ويجب كذلك توسيع برامج التدريب المهني وإيجاد فرص العمل. ولا بد لنا من تغيير النموذج الإنمائي وتغيير نماذج الإنتاج الحالية من أجل النهوض بالعمل اللائق وحماية العمال وتدريبهم في مجال التكنولوجيات الجديدة.

٥٠ - ويجب تعزيز عمل الدولة، بمعنى إعادة النظر في معادلة الدولة - السوق - المجتمع والبحث عن نموذج يركز على الحقوق والناس. ويجب وضع أطر تنظيمية للتجارة والمالية والضرائب وكفالة توزيع الدخل على نحو أنصف.

٥١ - ولإعمال الرعاية الاجتماعية، يجب معالجة أوجه التفاوت الهيكلية، بما في ذلك أوجه التفاوت الاجتماعية - الاقتصادية والجنسانية والعرقية والعنصرية والإقليمية والمتصلة بدورة الحياة البشرية. ويجب مواءمة الأهداف الاجتماعية وتحقيق اتساقها مع الأهداف الاقتصادية، لأن عدم المساواة يتعارض مع النمو. وترمي خطة عام ٢٠٣٠، في المقام الأول، إلى عدم تخلف أحد عن الركب. وذلك لن يتسنى من دون الإدماج الاجتماعي.

البعد البيئي

٥٢ - يجب مراعاة البعد البيئي في السياسات الإنمائية. ويجب أن يؤدي الإنتاج إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ولكن التدابير المتخذة في هذا الاتجاه يجب أن تأخذ الرعاية الاجتماعية والحماية البيئية في الاعتبار. وتشتمل جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ على جوانب من خطة العمل المتعلقة بالبيئة و ٨٦ غاية تتصل مباشرة بقضايا البيئة.

٥٣ - وأدى تغير المناخ إلى ظواهر جوية بالغة شدة، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة عدد الأنواع المهددة بالانقراض. وعلاوة على ذلك، فإن أمريكا اللاتينية، باعتبارها منطقة بلغت درجة عالية من التحضر، تنتج قدراً كبيراً من النفايات، أي أكثر من ١٠ في المائة من المجموع العالمي، بسبب عوامل منها انعدام التدوير. ويتطلب وضع السياسات أربعة تغييرات هي: '١' وضع برامج متكاملة؛ و '٢' قطع الصلة بين الإنتاج والتلوث (فك الارتباط)؛ و '٣' التحرك نحو اقتصادات منخفضة الكربون (إزالة الكربون)؛ و '٤' إزالة السموم من الهواء والتربة والمياه.

٥٤ - وأصابت الكوارث أضعف الفئات السكانية بأشد وطأة. وتتسلسل آثار تغير المناخ، مثل انعدام الأمن الغذائي، من القمة إلى القاعدة. ويجب الربط بين المسائل المتصلة بالتنمية ومخاطر الكوارث والبيئة، لا سيما في البلدان الجزرية. وتشكل أحدث الاتفاقات الدولية، مثل اتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ خطوة نحو مراعاة هذه المفاهيم. وتبين الإحصاءات أن التنمية غير المستدامة والسلوك البشري والسلوك الاجتماعي وتغير المناخ تتضافر لزيادة المخاطر. ويجب أن تتكامل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مع مؤشرات إطار سينداي من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ تدابير تفي بالغرض المنشود.

عاشراً - الدورة الاستثنائية بشأن سبل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥٥ - نظراً لاتساع نطاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتطلب تحقيقها قدراً كبيراً من الموارد المالية وغير المالية، وهي موارد شحيحة. وعليه، ثمة أهمية حاسمة للتعاون الدولي وحشد الموارد وتحسين النظم الضريبية.

- ٥٦ - ومن الضروري أيضاً إقامة شراكات مع القطاع الخاص. بيد أن التحدي الأكبر الذي يواجه السياسة العامة هو التوفيق بين مصالح القطاع الخاص والقطاع العام. وتواجه المنطقة أيضاً تحديات كبيرة فيما يتعلق بمحشد الموارد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض مستويات الضرائب.
- ٥٧ - ومن الممكن أن تكون التجارة الدولية محركاً للتنمية، لكن يجب توزيع الموارد توزيعاً منصفاً. ومع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع النمو، فإن النمو وحده لا يكفي. فالمسألة الأساسية هي كيفية تحويل السيولة العالمية إلى مدخرات واستخدام تلك المدخرات لتمويل الأشغال العامة ومشاريع التنمية.
- ٥٨ - وحيث إن التمويل ليس مخصصاً كله للتنمية، يجب على الحكومات أن تضع سياسات عامة لتوجيه التمويل نحو تحقيق هذا الهدف.
- ٥٩ - ويجب إجراء تحليل شامل لقدرات وكالات الأمم المتحدة من أجل تحديد الدور الذي ينبغي أن تؤديه كل وكالة في دعم خطة عام ٢٠٣٠. ويجب أيضاً تقييم الكيفية التي ستمول بها وكالات الأمم المتحدة ركائز التنمية والمبالغ المحددة لذلك، إذ إن نسبة ٥٪-٦٪ فقط من ميزانية المنظمة مخصصة حالياً لركيزة التنمية. ولا تسعى الأمم المتحدة لتحقيق أهداف من تلقاء نفسها، بل الدول تقوم بذلك، لكن مسؤولية الأمم المتحدة تكمن في امتلاك الموارد والكفاءات اللازمة لدعم جهود البلدان.
- ٦٠ - وقد اقترح السلام المستدام كعامل يفضي إلى التحول في مجال منع نشوب النزاعات. وبناءً على ذلك، طُرح المفهوم بوصفه عنصراً مهماً في جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة.

حادي عشر - استنتاجات بشأن التحديات الإقليمية التي تواجه تنفيذ خطة ٢٠٣٠

- ٦١ - يتميز السياق الدولي الذي تقوم في إطاره أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باختلالات تجارية وتزايد في الفقر وتدهور بيئي بفعل فرط العولمة. ويفاقم ذلك تراجع تعددية الأطراف والتضامن الدولي في خضم عودة ظهور النظرة الأحادية إلى العالم والاتجاهات الحمائية والقوى السياسية المعادية للأجانب. وفي بلداننا، يؤدي عدم المساواة إلى إجهاض النمو الاقتصادي.
- ٦٢ - وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر سبيلاً لتصويب تلك الاختلالات والتفاوتات والاستقطاب، ولتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة التي "لا تترك أي أحد خلف الركب" وتحمي البيئة.
- ٦٣ - وبالإضافة إلى الظروف الدولية السلبية، تواجه المنطقة التحديات التالية في مجال تطوير الإطار الإنمائي العالمي: (١) التغلب على تجزؤ السياسات؛ (٢) إتاحة معلومات مفتوحة وآنية ودقيقة ووضع مؤشرات ذات صلة؛ (٣) التعامل مع آثار التغير التكنولوجي المتسارع؛ (٤) توجيه الموارد المالية وغير المالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (٥) إزالة أوجه عدم المساواة.
- ٦٤ - والتعاون الإقليمي هو السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل عامين. وتشكل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدوة لغيرها من المناطق إذ تقرر الالتزامات المقطوعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بأفعال.

٦٥ - ويعتمد كل بلد نُهجاً ورؤى للمستقبل ونماذج وأدوات مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة، حسب ظروفه وأولوياته الوطنية. وقد أكد الممثلون مجدداً أن كوكب الأرض ونُظُمه الإيكولوجية هي بيتنا جميعاً وأن "أمن الأرض" تعبير يُستخدم في بلدان ومناطق كثيرة ويعترف بحقوق الطبيعة ويقرّ بوجود تمكين الفئات الأشد ضعفاً، بما فيها الشعوب الأصلية.

٦٦ - وفي منطقتنا نص مهم يسبق خطة عام ٢٠٣٠. فكتاب المايا المقدس، بوبول فوه، يقول: "فلينهض الجميع، فليتم استدعاء الجميع، ولا تتركوا جماعة ولا جماعتين منا وراء الآخرين".

ثاني عشر - استنتاجات وتوصيات الاجتماع الأول لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

٦٧ - نوقشت استنتاجات وتوصيات الاجتماع الأول للمنتدى وأُتفق عليها في إطار فريق اتصال التقى على مدار الأيام الثلاثة للاجتماع. وعُرضت الصيغة المتفق عليها على الجلسة العامة، حيث اعتمدت بالإجماع. وستقدّم المكسيك، بصفتها رئيسة المنتدى، استنتاجاته وتوصياته إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة في جلسته المعقودة في الفترة من ١٠-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧.

المرفق

[الأصل: باللغة الانكليزية]

الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها بين الدول المشاركة في الاجتماع الأول لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

نحن الوزراء والممثلين الساميين المشاركين في الاجتماع الأول لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، المعقود برعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مكسيكو،

١ - **نؤكد من جديد** التزام بلداننا ومنطقتنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونشدد على أنها تركز على الناس وتفضي إلى التحوّل وذات طابع عالمي، وعلى أن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها الـ ١٦٩ متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعلى أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة،

٢ - **نؤكد من جديد أيضاً** الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب، ونعترف بأن تمكين الضعفاء أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة،

٣ - **نشير إلى** أن خطة عمل أديس أبابا توفر إطاراً عالمياً لتمويل التنمية المستدامة، وأنها جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على اتخاذ سياسات وإجراءات عملية لبلوغ الغايات المتعلقة بسبل التنفيذ، ونسلم بأوجه التآزر بين اتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في كيتو بإكوادور، ومسار ساموا، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ من جهة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من جهة أخرى، ونوصي بمواصلة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل تنفيذها تنفيذاً فعالاً، ونعترف بأهمية المؤتمرات والعمليات الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

٤ - **نؤكد** أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أحرزت، من خلال الاجتماع الأول لهذا المنتدى الجديد، تقدماً على صعيد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال الشروع في عملية منهجية للمتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، والبناء على آليات قائمة توفر فرصاً مفيدة للتعاون الإقليمي والتعلم من الأقران، بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل الممارسات الفضلى وإجراء مناقشات بشأن الغايات المتفق عليها والتحديات المحددة، وكذلك لتقديم إسهامات إقليمية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، وفي هذا الصدد نوصي بمزيد من المشاركة في السنوات المقبلة،

٥ - **نشفي** على بلدان المنطقة الثلاثة التي قدّمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦، والبلدان الإحدى عشر التي تستعد للقيام بذلك في عام ٢٠١٧، ونؤكد ما تحلّت به هذه البلدان الأربعة عشر من التزام وقيادة

في الخطوات الأولى التي اتخذتها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بطرق منها إدماج الخطة في استراتيجياتها للتنمية الوطنية والتنمية المستدامة^(٥)، ونوصي بمزيد من الإجراءات الطوعية، ونتطلع إلى تخصيص وقت كافٍ ومتسع لتقديم التعقيبات في الجزء الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

٦ - **نسلم** بأهمية مواصلة معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر في حالات نزاع والخارجة من النزاع،

٧ - **نكرر** نداءنا إلى منظومة الأمم المتحدة أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، قياسات شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة لا تنحصر في نصيب الفرد من الدخل وتعترف بالفقر بجميع صوره وأبعاده، وكذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنتائج المحلي والثغرات الهيكلية على جميع المستويات، بغية القضاء بشكل فعال على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ونوصي أيضاً بمواصلة بناء القدرات المؤسسية من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك القدرات المتعلقة بجمع البيانات ورصدها،

٨ - **نوصي** اللجنة بأن تعزز، من خلال الفريق المعني بالتنسيق الإحصائي لخطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إنتاج المؤشرات ذات الصلة بالمنطقة في الإطار الذي تقترحه أهداف التنمية المستدامة وبأن تنهض بالقدرات الإحصائية الوطنية لكل بلد.

٩ - **نؤكد** بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات سيُسهم إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وبأن حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات وإعمالها إعمالاً كاملاً أمران ضروريان لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، نوصي بزيادة تعميم المنظور الجنساني في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة،

١٠ - **نشدد** على أهمية تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المتعلق بالمناخ إلى بلدان المنطقة لتمكينها من القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده وسد الثغرات الهيكلية المتعلقة به على وجه الخصوص، ونعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية بمثابة إضافة إلى التمويل المتعلق بالمناخ، ونشدد كذلك على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإمكانية التعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

١١ - **نشير** إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية بوصفه عنصراً مكماً للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلاً عنه، ونعيد تأكيد أهمية الامتثال التام للالتزامات الدولية المقطوعة في هذا الصدد، بما في ذلك حشد الموارد المالية وغير المالية، وتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، ونوصي كذلك بزيادة التعاون الإقليمي، في مجالات منها تطوير العلم والتكنولوجيا المحليين،

(٥) في عام ٢٠١٦: كولومبيا وفنزويلا والمكسيك. وفي عام ٢٠١٧: الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس.

١٢ - **نستلم** بالآثار المحتملة للتغير التكنولوجي والأتمتة المتسارعين على بلداننا، وفي هذا الصدد، نوصي أمانة اللجنة بأن تصدر مذكرة مفاهيمية بشأن هذه المسائل تتضمن توصيات محددة لتتخذ فيها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المؤتمر الوزاري بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيعقد في سانتياغو، شيلي في يومي ٨ و ٩ آب/أغسطس، بغية إجراء مناقشة بشأن هذه المسائل، بطرق منها إنشاء فرقة عمل لمواصلة وضع توصيات إقليمية تقدم إلى عمليات الأمم المتحدة الجارية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، حسب الاقتضاء،

١٣ - **نشدد** على أهمية الأعمال الحرة والقطاع الخاص وما ينطويان عليه من إمكانيات لإحداث التحول، والتحفيز على إحداث تغييرات في أنماط التمويل وكذلك في أنماط الاستهلاك والإنتاج من أجل دعم التنمية المستدامة، ونوصي بوضع سياسات، وعند الاقتضاء، تعزيز الأطر التنظيمية، من أجل تحسين مواءمة الحوافز المقدمة إلى القطاع الخاص مع الأهداف العامة، بما في ذلك تحفيز القطاع الخاص على اعتماد ممارسات مستدامة، وتعزيز الاستثمار ذي الجودة الطويل الأجل،

١٤ - **نوصي** بمضاعفة الجهود الرامية إلى الحد على نحو كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال بحلول عام ٢٠٣٠، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وزيادة التعاون الدولي والحد من فرص تجنب دفع الضرائب للتأكد من أن جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، تدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي يحدث فيها النشاط الاقتصادي وتولد فيها القيمة، ونشير كذلك إلى أن كل دولة تتمتع بسيادة دائمة كاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ونشاطها الاقتصادي، وتمارس هذه السيادة بحرية،

١٥ - **نعترف** بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تراعي مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، ونرحب بالإسهامات العديدة والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والبرامج الدولية الموجودة في المنطقة، ونؤكد مجدداً ضرورة تنفيذ أنشطتها تنفيذاً متسقاً ومنسقاً يتمشى مع السياسات والأولويات الوطنية،

١٦ - **نشير** إلى الطابع التشاركي والشامل للجميع لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تشجع على مشاركة جميع أصحاب المصلحة، وفي هذا الصدد، نوصي بأن تُكفل، حسب الاقتضاء، المشاركة الفعالة والواسعة لمنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في الاجتماعات المقبلة لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، ونرحب بإسهاماتها في اجتماعه الأول، ونوصي بأن تواظب على المشاركة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة،

١٧ - **نؤكد** من جديد أن الدول مدعوة بقوة إلى الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير انفرادية، اقتصادية كانت أم مالية أم تجارية، تتنافى والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية،

١٨ - **نحيط علماً** مع التقدير بالتقرير السنوي للجنة عن التقدم والتحديات على الصعيد الإقليمي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومرفقه عن التمويل، ونطلب إلى الأمانة أن تعدّ صيغة

مستكملة من التقرير، ونوصي رئاسة الدورة الـ ٣٦ للجنة أن تقدّمه، إلى جانب هذه الاستنتاجات والتوصيات وموجز الرئيس، بوصفها إسهامات إقليمية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى القادم ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، وكذلك إلى آلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي، للنظر فيها على النحو الواجب،

١٩ - **نعرّب** عن تقديرنا للدعم الذي تقدّمه اللجنة إلى المنطقة في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونحثّ اللجنة على مواصلة دعم المبادرات الإقليمية الهادفة إلى كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب،

٢٠ - **نثمن** شكل وتنظيم الاجتماع الأول لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، وكذلك طرائق مشاركة الجهات الفاعلة المتعددة، وندعو رئيسة الدورة السادسة والثلاثين للجنة إلى أن تحافظ، بدعم من الأمانة، على حوار مستمر مع جميع البلدان الأعضاء في المنتدى والجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل متابعة الأنشطة التي تنتج عن المتابعة الإقليمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

٢١ - **نعرّب** عن عميق تقديرنا لحكومة المكسيك لتنظيم واستضافة الاجتماع الأول لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.